

المعايير البيئية وأثرها على القدرة التنافسية للمؤسسات

Environmental standards and their impact on the competitiveness of enterprises

د. عبد المطلب بيسار¹¹جامعة محمد بوضياف المسيلة، abdelmoutaleb.bissar@univ-msila.dz

تاريخ القبول: 2020/01/19

تاريخ الاستلام: 2020/01/11

ملخص:

تتناول هذه الدراسة العلاقة بين المعايير البيئية والقدرة التنافسية من خلال تقييم مدى ودرجة تأثير الامتثال للمعايير البيئية على القدرة التنافسية - يمكن تقييم هذه العلاقة من خلال تطبيق نموذج لارسن - كما تتطرق أيضا إلى الحالات التي يؤدي فيها الامتثال للمعايير البيئية إلى زيادة طفيفة في التكاليف والتي يتيح فيها تحسين الأداء البيئي فرصا لزيادة القدرة التنافسية ودخول أسواق جديدة.

وتبرز أهمية الدراسة على أنها تسعى للتركيز على أهمية تقييم مدى ودرجة تأثير الشروط البيئية المحددة على القطاعات الاقتصادية الرئيسية بحيث توجه بفعالية عملية اتخاذ القرارات ومناقشة السياسة العامة بشأن التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: المعايير البيئية، القدرة التنافسية، التنافسية،

تصنيف JEL : Q5. P4**Abstract:**

This study examines the relationship between environmental standards and competitiveness by assessing the extent and degree of the impact of compliance with environmental standards on competitiveness - this relationship can be evaluated through the application of the Larsen model - and also addresses cases where compliance with environmental standards leads to a slight increase in costs In which improving environmental performance provides opportunities to increase competitiveness and enter new markets.

The importance of the study is highlighted as it seeks to focus on the importance of assessing the extent and degree of the impact of specific environmental conditions on the main economic sectors so that it effectively guides the decision-making process and discusses public policy on sustainable development.

Keywords: environmental standards, competitiveness, competitiveness,**JEL: Q5. P4**المؤلف المرسل: عبد المطلب بيسار، الإيميل: abdelmoutaleb.bissar@univ-msila.dz

مقدمة

إن الاهتمام بالبيئة وقضاياها من خلال انتهاج سياسات بيئية حديثة نسبياً، فهو يرتبط بظهور نظرية الآثار الخارجية التي وردت لأول مرة في أعمال بيغو Pigou سنة 1920 والتي تلتها عدة مساهمات فيما بعد، فلقد حظيت البيئة وحماتها في السنوات الأخيرة باهتمام العالم وصدرت الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية متضمنة لنصوص قانونية تهدف إلى تحقيق الالتزام البيئي وتبعه وضع تشريعات وقوانين على مستوى كل دولة بهدف حماية البيئة والمحافظة على استمرارية توازنها من أجل تنميته اقتصادية واجتماعية وثقافية مستدامة.

وأصبحت حماية البيئة اليوم من المشاريع التنموية الهامة التي بدأت جميع الدول المبادرة بالعناية بها، بعد أن تبين لها أن تلك الحماية ليست ضرورية فقط لصحة الإنسان وإنما للتنمية أيضاً. ومن مظاهر الاهتمام بحماية البيئة هو ارتباطه بمفهوم التنمية المستدامة، مما استوجب وضع مجموعة من المقاييس العالمية للمؤسسات من أجل حماية أكثر أطلق عليها المعايير البيئية.

فالمعايير البيئية يمكن أن تؤدي إلى زيادة في تكاليف الإنتاج وأن تشكل حواجز تعوق النمو، لكن يمكنها أيضاً أن توفر إطاراً للتنمية الاقتصادية المستدامة بيئياً وأن تعزز القدرة التنافسية، ويتوقف استقاء الناتج الايجابي من هذه المعايير على التحديد المناسب لها في الأسواق المحلية والدولية وتطبيقها بفعالية وإتقانها بوضوح، كما يستلزم فتح خطوط الاتصال بين القطاعين العام والخاص وحصول مؤسسات المجتمع المدني على المعلومات، ورغم صعوبة استيفاء هذه الشروط في معظم البلدان النامية بما في ذلك بلدان المنظمة العربية، يمكن أن يشكل الامتثال للمعايير البيئية ميزة تنافسية للصناعات التي تسعى إلى تعزيز إنتاجيتها وزيادة حصتها في السوق في ظل عولمة الاقتصاد.

وسوف نحاول من خلال هذه الورقة البحثية التعرف أكثر على المعايير البيئية وعلى القدرة التنافسية، ومعرفة العلاقة بين كليهما، ونتطرق في الختام إلى نموذج "لارسن"، ويتم تناول النقاط السابقة من خلال خطة عملية شملت التطرق إلى النقاط التالية:

أولاً: المعايير البيئية وأهدافها

ثانياً: القدرة التنافسية

ثالثاً: اثر المعايير البيئية على القدرة التنافسية

رابعاً: نظرة على نموذج لارسن

أولاً- المعايير البيئية

عرف المؤتمر الدولي للبيئة باستوكهلم سنة 1972 البيئة على أنها "مجموعة من النظم الطبيعية والاجتماعية والثقافية، التي يعيش فيها الإنسان و الكائنات الأخرى والتي يستمدون منها زادهم ويؤدون فيها نشاطهم"(عيسى، 2000، صفحة 07)

ويقصد عادة بمفردة "معياري" أنه تدبير ينبغي الإمتثال له،ويمكن أن يكون هذا المعيار طوعياً أو إلزامياً ومن الناحية القانونية البحتة، تبقى المعايير طوعية إلى أن ينص عليها قانون وطني، كالأنظمة الفنية، فيجعلها تدابير إلزامية، ويمكن أن تشترط الشركات الخاصة على الموردين الإمتثال لمعايير بيئية تتجاوز حدود المعايير التي يفرضها القانون الوطني، وهذه المعايير المعتمدة على الصعيد الخاص تبقى طوعية، لأنه تبقى من صلاحيات المنتج اختيار تلبية رغبات الزبائن المحتملين، وفي السوق تزداد تنافساً وترابطاً، حيث يصعب التمييز بين المعايير الطوعية والمعايير الإلزامية، بالنسبة للمنتجين الذين يتعين عليهم أن يلبوا رغبات المستهلك تحت طائلة الاستبعاد من السوق؛ وتركز المعايير على الشروط المتصلة بالمنتج، أو بعملية التصنيع، أو الإنتاج وعلى الإجراءات المرتبطة بتطبيق تلك الشروط، بما في ذلك المصطلحات والرموز وشروط وضع العلامات والتغليف، وتتضمن هذه الإجراءات عموماً إجراءات للتأكيد على الإمتثال لمعايير محددة فيمكن تعريف المعايير البيئية باعتبارها تدابير لها آثار على إدارة البيئة الطبيعية، غير أنها قد تتضمن أيضاً تدابير تتعلق ببيئة من صنع الإنسان أو الصحة والسلامة البيئية.

وعموماً المعايير التي تمثل أدوات للسياسات البيئية التنظيمية طبقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يجب أن تتحدد وتصف:

أ. الخصائص الكيميائية والمادية للسلعة، خاصة تلك التي تشير إلى محتوياتها من المركبات الملوثة والضارة.

ب. قواعد التلوين والتعبئة والتغليف وكذلك عرض السلعة بطريقة تكفل حماية المستهلك وسهولة التعرف على المنتج.

ج. الحد الأقصى المسموح به من إصدارات التلوث أو مخلفات السلعة خلال استعمالها.

د. تحديد النسب المسموح بها من الكيماويات في السلع حيث لا يجوز إنتاجها وتداولها واستردادها إذا تجاوزت هذه النسب.

هـ. كيفية التخلص والتصرف في المنتج أو السلعة بعد استخدامها كإعادة التدوير، أو الاستخدام لها مرة أخرى، أي أن هذه المعايير قد تحكم تداول السلعة من المهد إلى اللحد.

وتستهدف هذه المعايير حماية البيئة من الأضرار التي قد تحدث من استعمال أو استهلاك سلعة أو منتج ما، نظراً لما قد يصدر عنه أو يحويه من مواد مضرّة بالإنسان والحيوان والنبات، أو يخل بالتوازن الدقيق الذي يربط بين عناصر النظام البيئي، وقد تطبق الدول هذه المعايير على منتجاتها كما قد تطبقها على وارداتها من سلع ومنتجات الدول الأخرى، و تتشدد في تطبيقها ضد سلع على الدول التي

لا تتبع سياسات بيئية أو يعرف عنها التساهل في تطبيق هذه السياسات، و لكنها تستهدف من وراء ذلك حماية بيئتها، وقد تهدف الدولة تحقيق أغراض تجارية من وراء أعمال مثل هذه المعايير، حيث يتم استخدامها كإجراءات حمائية مقنعة حفاظاً على ميزة نسبية معينة. (لارسن، صفحة 03)

وتصدر المعايير البيئية في معظمها عن لجان من الخبراء الدوليين، ثم يجري اعتمادها أو تكييفها وفقاً لاحتياجات البلدان أو الشركات ومصالحها وظروفها. وتستند هذه المعايير عادة إلى مبادئ علمية ترمي إلى التخفيف من الأخطار التي قد تلحق بالبيئة، والأخطار التي قد تلحق بالصحة والسلامة العامة وبالتالي، تعتمد المعايير البيئية كأنظمة فنية وفقاً لما لها من قدرة على حماية المستهلكين والموظفين وأرباب العمل، وعلى الحفاظ في الوقت ذاته على النظم الإيكولوجية الطبيعية.

وفي حين أن كلفة الإمتثال للمعايير البيئية قد ترتفع أو تنخفض فإن كلفة عدم الإمتثال هي على الأرجح تدهور الوضع البيئي وإلحاق الضرر بصحة الإنسان وتحقيق خسائر في الموارد الطبيعية وتدهور الاقتصاد.

ويمكن أن تستند المعايير البيئية أيضاً إلى اعتبارات أكثر تنبهاً للمخاطر أو رغبات المستهلكين أو السياسات العامة. (الرشيدي، 2010، صفحة 02)

المنظمات الدولية و معايير البيئة الدولية

تقوم المنظمات الدولية بوضع العديد من المستويات والمعايير الدولية المتعلقة بحماية البيئة و نجد منها. (الهادي، 1986، الصفحات 220-229)

1. منظمة الصحة العالمية:

وتهتم بتقييم الآثار لعوامل التلوث والمخاطر الأخرى في الهواء و التربة والغذاء وبيئة العمل، ووضع المعايير البيئية التي توضح الحدود القصوى لتعرض الإنسان لهذه الملوثات.

2. منظمة الأغذية و الزراعة:

وتهتم بوضع المعايير والمستويات المتعلقة بحماية الإنسان و التربة والأغذية من التلوث، بواسطة بقايا مبيدات الآفات أو عن طريق المواد التعبئة الغذائية المساعدة في حفظها.

3. منظمة العمل الدولية:

وتهتم بوضع المستويات الدولية لحماية العمال في بيئة العمل من مخاطر التلوث والضوضاء والاهتزازات، و تأخذ هذه المستويات صور اتفاقيات أو توصيات يصدرها مؤتمر العمل الدولي.

4. المنظمة الدولية للتوحيد القياسي:

وتقوم بوضع المواصفات القياسية العالمية للإدارة البيئية وقياس الأداء البيئي، من خلال ما يعرف بمعايير الإوز ISO 14000، والمرفقة بمجموع المواصفات القياسية التي تغطي الجوانب البيئية المتعلقة بالمنتج، وتقييم الأداء البيئي وتحليل دورة حياة المنتج ومنه تعتبر سلسلة معايير الإزو للإدارة البيئية، والتي تهدف إلى تحقيق مزيد من التطور والتخمين في نظام حماية البيئة، مع عمل توازن مع احتياجات الاقتصادية.

وتتكون معايير الجودة البيئية من :

أ- معايير تقييم المنظمة و تشمل على المواجهة البيئية، نظم الإدارة البيئية و تقييم الأداء البيئي.

معايير المنتج وتشمل معايير تقييم دورة حياة المنتج.

مفهوم القدرة التنافسية

1- مفهوم القدرة التنافسية من وجهة نظر الدولة

ووفقا لهذا المعيار يعرف مجلس السياسة التنافسية للولايات المتحدة الأمريكية التنافسية بأنها "القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي تجابه اختبارات الأسواق الدولية وتضمن نموا متواصلا ومتصاعدا في مستوى معيشة المواطنين على المدى الطويل". (149، 2002، الصفحات 65-97) من جهتها تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) القدرة التنافسية على أنها: "الدرجة التي يستطيع بلد ما، في ظل أسواق حرة وعادلة، إنتاج سلع وخدمات تتجح في اختبار الأسواق الدولية؛ وفي الوقت نفسه المحافظة على توسيع المداخل الحقيقية لمواطنيها في المدى الطويل". يتضح لنا أن التنافسية على المستوى الكلي تأخذ بعين الاعتبار تحقيق النمو الاقتصادي في ظل رفع مستوى معيشة المواطنين، وهو ما لا يتحقق دون تحسين مستوى التشغيل.

2- مفهوم التنافسية من وجهة نظر القطاع

يمكن تعريف التنافسية على مستوى القطاع على أنها: "قدرة الشركات في قطاع صناعي معين في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية، دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية". (Enright، 1999، صفحة 05)

وتقاس التنافسية على مستوى القطاع الواحد اعتمادا على الربحية الكلية، التي تتحقق داخل القطاع؛ إلى جانب اعتماد مقاييس أخرى خاصة بتكلفة وجودة المنتجات المنتجة من طرف مؤسسات هذا القطاع.

وعموما نجد أن القطاع يكون تنافسيا في مواجهة بقية القطاعات المشابهة له في الخارج متى ما كانت إنتاجية عوامله المختلفة أعلى أو مساوية على الأقل لمثيلاتها بالنسبة للقطاعات الأخرى المشابهة له في البلدان الأخرى، وهو ما يظهر في انخفاض تكلفة إنتاج الوحدة الواحدة من منتجات القطاع بما يجعل أحسن أو مساوية لتكلفة أمثالها من القطاعات الأجنبية.

3- مفهوم التنافسية من وجهة نظر المؤسسة

يمكن اعتبار القدرة التنافسية على مستوى المؤسسة "قدرة المؤسسة على عرض منتجات عالية الجودة بنفس تكاليف المؤسسات المنافسة أو بقيمة مساوية لأقل التكاليف أو بمقارنة امتيازات المؤسسة بالنسبة لغيرها وأخذ وضعيات متميزة في المنافسة تسمح بتحقيق أداءات اقتصادية عالية على المدى الطويل" (ingham، 1995، صفحة 02)

من جهتها عرفت هيئة التجارة والصناعة البريطانية التنافسية بالنسبة للمؤسسة على أنها: "القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب وفي الوقت المناسب، وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المؤسسات الأخرى". (عنتر، 2014، صفحة 148)

يتضح أنّ تنافسية المؤسسة تتمثل في قدرتها على الحصول على نصيب من السوق، أي القدرة على الفوز برضا المستهلك، وهذا لن يتحقق إلا بالقدرة على توفير منتجات وإيصالها للمستهلك بكفاءة وفعالية تسمح بالتغلب على المنافسين الآخرين في السوق الدولية، وهذا في ظل غياب الدعم المقدم من طرف الدولة.

يجب القول إنّه يمكن قياس القدرة التنافسية، اعتمادا على متغيرات الاقتصاد الكلي؛ وهذا على اعتبار أن التنافس يتم ما بين الدول، وهو ما قام به المنتدى الاقتصادي العالمي للتنافسية، الواقع مقره بسويسرا (Word Economic Forum : W.E.F)، اعتمادا على تقريره الخاص بالتنافسية العالمية.

إنّ المنافسة التي تقوم ما بين المؤسسات تدفع بها إلى تطوير قدراتها التنافسية. وهكذا تظهر الميزة التنافسية هدفا استراتيجيا تسعى المؤسسة لتحقيقه من خلال الاستغلال الأمثل لمواردها، الذي ينعكس في شكل تحسين للإنتاجية، تخفيض للتكاليف وجلب أكبر للزبائن، بما يضمن الحصول على أرباح.

إنّ القدرة على تحقيق تنافسية عالية بالنسبة للمؤسسة تتوقف أساسا على الاستخدام الجيد لعوامل الإنتاج المختلفة، وعلى توفير الشروط اللازمة للحفاظ على نصيبها من السوق أو العمل على توسيعه. وتوفير هذه الشروط هو وحده الكفيل بتزويد المستهلك بالسلع والخدمات التي تضمن بقاءه مرتبطا بتلك المؤسسة، وهو ما يعني ضمنا تقديم سلع وخدمات أحسن من بقية المنافسين. هذه القدرة التنافسية يتم بناؤها على المستوى الداخلي، وقد تظهر ظروف تدفع بالمؤسسة إلى دخول أسواق خارجية؛ وعندئذ يتعين عليها أيضا بناء قدرة تنافسية، تراعى فيها ظروف ومتغيرات السوق الدولية، من طلب وعرض ومنافسة.

من خلال ما سبق يظهر أن المؤسسة تعتمد في قياس قدرتها التنافسية على جملة من المعايير

هي:

. الربحية.

. معدلات النمو.

. التغيير في نصيب المؤسسة من السوق الداخلي أو السوق الدولي.

وتتوقف القدرة التنافسية للمؤسسة، على قدرة المؤسسة على التميز عن منافسيها من حيث الجودة، السعر، توقيت التسليم والخدمات ما بعد البيع، إلى جانب القدرة على مواجهة طلبات الزبائن بالسرعة المطلوبة...

الفقرة الثانية: أهمية القدرة التنافسية بالنسبة للمؤسسة

إن امتلاك المؤسسة لقدرة تنافسية ستكون ذات أهمية كبيرة، لأنها تسمح بالتموقع في الأسواق العالمية، والاستفادة من مختلف المنافع. وتجدر الإشارة إلى أن ضيق السوق المحلية يكون عاملاً من العوامل التي تدفع للبحث عن أسواق خارجية وتحسين القدرة التنافسية. ويجب القول إن سعة السوق تتحدد بمساحة البلد، وبعدها سكانه وقدراتهم الشرائية، لكنّها تتحدد من ناحية أخرى بعدد المتنافسين داخل هذه السوق. ويشير تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي* أن شركات الدول الصغيرة، هي التي تكون مدفوعة أكثر للبحث عن أسواق خارجية.

إن اكتساب ميزة تنافسية هو هدف استراتيجي، تسعى المؤسسة إلى تحقيقه، للتمكن من مواجهة المنافسة المفروضة عليه، سواء محلياً أو في الأسواق الدولية.

ولبلوغ هذا الهدف يتعين على كل مؤسسة أن تتبنى تسييراً استراتيجياً لمواردها، بغية الرّفْع من كفاءتها الإنتاجية؛ هذا في إطار تحديد مصادر قوّتها وضعفها، من أجل محاولة تحسينها واستغلالها بكفاءة عالية، وذلك بموازاة مع التعرف على البيئة التنافسية التي تعمل في ظلها قصد الاستفادة منها.

3- أشكال القدرة التنافسية:

يمكن تصور مفهوم القدرة التنافسية عبر أربعة أشكال أساسية:

- المنافسة عن طريق تكلفة الإنتاج
- المنافسة عن طريق الأسعار
- المنافسة عن طريق التكنولوجيا
- المنافسة عن طريق هيكل السوق

والأكيد وجود ارتباط بينها، فالتكلفة لها أثر على السعر كما أن التطور التكنولوجي يؤثر بدوره على التكلفة، فالإبداع التكنولوجي يمكن المؤسسة من التحرر ولو مؤقتاً من قيد التكاليف بإعطائها امتياز تنافسي في شكل منتج جديد مثلاً، كما أن حجم المؤسسة في السوق غالباً ما يؤخذ على أنه عامل حاسم في تخفيض تكاليف الإنتاج عن طريق البحث والتطوير الذي لا تستطيع المؤسسات الصغيرة متابعته.

والأكيد أن كل هذه الأشكال لها علاقة بالجودة فالبحث والتطوير والإبداع التكنولوجي يؤثر إيجابياً على الجودة، وهو ما له أثر لا يمكن تجاهله في تخفيض تكاليف الإنتاج وبالتالي سعر المنتج.

كيف تتصل المعايير البيئية بالقدرة التنافسية للمنظمات

تتوقف القدرة التنافسية على الصعيد الوطني أو على صعيد الشركات على إمكانية زيادة الدخل رغم التحديات التي تطرحها السوق الدولية، لذلك تتسم القدرة على تعزيز الاستراتيجيات المجدية من حيث الكلفة، أي من حيث سعر اليلع والخدمات وإنتاجها وتصديرها بأهمية أساسية في إطار الجهود الرامية إلى

زيادة القدرة التنافسية، لاسيما في البلدان التي اعتمدت استراتيجيات النمو الذي تحركه الصادرات وسياسات تحرير التجارة، وبالتالي تدعو الحاجة إلى معرفة ما إذا كانت المعايير والجهود البيئية الرامية إلى ضمان الجهود البيئية تنتهي إلى زيادة القدرة التنافسية أو تقليصها.

وتزعم النظرية الاقتصادية التقليدية أن القدرة التنافسية تتحقق على حساب الحماية البيئية وان الانظمة الوطنية تعوق النمو الاقتصادي، وقد شهدت معظم البلدان المتقدمة النمو التصنيع والنمو الاقتصادي السريع قبل عصر الوعي البيئي الذي بدا في أواخر الستينات من القرن الماضي، وهكذا تطورت الصناعات الشديدة الاستهلاك للطاقة والقطاعات الملوثة للبيئة على ظل نظم بيئية متساهلة تفتقر إلى المعلومات المتعلقة بآثار التلوث البيئي، وقد أدى التزامن بين ارتفاع مستوى الدخل وتدهم الآثار البيئية إلى وضع معايير بيئية واعتمادها، ولو كان إنفاذها ضعيفا على المؤسسات التي كانت قائمة سابقا، فقد استفادت الشركات التي تأسست بعد إصدار هذه المعايير في البلدان المتقدمة من النمو في ظل أطر بيئية تنظيمية تقلص إلى أدنى حد الشكوك والتكاليف المرتبطة بالامتثال للمعايير البيئية، كما يقدم عدد من البلدان ذات الدخل المرتفع حوافز واعانات ودعمًا على صعيد البحوث الرامية إلى مساعدة الشركات وتشجيعها على الاستثمار في التكنولوجيات النظيفة وعمليات الإنتاج غير الضارة بالبيئة.

ونتيجة لذلك، يكرر بعض الخبراء باستمرار ذرائع الماضي التي تعتبر أن النظم البيئية المتساهلة تمنح البلدان والشركات التي تفتقر إلى سجلات الأداء البيئية ميزة تنافسية، لاسيما تلك التي تسعى إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا هو أيضا الموقف الذي تعبر عنه مختلف الرابطات التجارية ونقابات العمال والجماعات البيئية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والتي تحاول أن تبرهن الحاجة إلى ظروف متكافئة تستند إلى معايير بيئية منسقة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، ووفقا لهذا المنظور يسمح اعتماد المعايير البيئية المشتركة وتوحيد إنفاذها بتفادي الخسائر في القدرة التنافسية الناجمة عن كلفة الامتثال لمعايير بيئية أشد صرامة في البلدان المتقدمة النمو، وثني البلدان النامية عن الإبقاء على النظم البيئية المتساهلة باعتبارها وسيلة لتعزيز قدرتها التنافسية.

-أثر السياسات البيئية على تنافسية الصادرات:

حاولت العديد من الدراسات اختبار صحة الافتراض بوجود علاقة سلبية بين السياسة البيئية والقدرة التنافسية للصادرات، وذلك من خلال استخدام النماذج الإحصائية والرياضية. وانتهت بعض هذه الدراسات إلى وضع مؤشرات على انخفاض القدرة التنافسية لصادرات الدول التي تطبق معايير بيئية صارمة، مثل ألمانيا واليابان، فيما أكدت دراسات أخرى أن آثار السياسة البيئية على تنافسية الصادرات تكاد تكون منعدمة أو ضعيفة في أحسن الأحوال، وخاصة في مجال المنتجات الصناعية، حيث لا تمثل النفقات اللازمة للتكيف مع المعايير البيئية سوى نسبة ضئيلة من إجمالي التكاليف الكلية للمشروع.

ويستشهد بعض الاقتصاديين على صحة النتائج التي توصلت إليها دراساتهم بوجود تأثيرات سلبية للمعايير البيئية الصارمة على تنافسية الصادرات، بأن دول أفريقيا الجنوبية فقدت ميزتها النسبية القوية

التي كانت تتمتع بها في منتجات الأفيال (العاج والجلود وغيرها)، بعد تحريم تجارة تلك السلع بموجب اتفاقية التجارة الدولية للأجناس المعرضة لخطر الانقراض.

ونفس الكلام يقال بالنسبة لمشروعات إعادة معالجة المواد الصناعية الخطرة، والتي كانت مزدهرة في الدول النامية قبل توقيع اتفاقية بازل المتعلقة بالنفايات السامة، والتي يتم تصديرها من الدول الصناعية إلى الدول النامية، ثم شهدت تراجعاً كبيراً بعد توقيع هذه الاتفاقية.

ومما يزيد من صعوبة تقييم أثر السياسة البيئية على أداء الصادرات، تداخل العوامل الاقتصادية الأخرى في التأثير على المنافسة الدولية، مثل التقدم التكنولوجي والسياسة الاقتصادية والمالية المتبعة، والتنظيم الإداري وغير ذلك.

كيفية الحد من الآثار السلبية للسياسات البيئية على تنافسية الصادرات:

وللحد من التأثير السلبي المتوقع للسياسة البيئية على تنافسية الصادرات، فإنه يمكن للدولة أن تلجأ إلى:

- وضع مجموعة من الاستثناءات على سياستها البيئية، لتستفيد منها تلك الصناعات التي يمكن أن تتضرر وتضعف قدرتها على المنافسة إذا ما طبقت عليها السياسات البيئية الوطنية، إلا أن هذا الأسلوب يعاب عليه أنه لا يحقق الحماية للبيئة، كما أن هذه الاستثناءات قد يصعب إلغاؤها فيما بعد.
- إعطاء إعانات أو تعويضات للمشروعات التي يحتمل أن تتأثر سلباً نتيجة السياسة البيئية. ورغم أن هذا الأسلوب يتميز بإمكانية تحقيقه للغرض من الاستثناء دون التأثير على حماية البيئة التي هي هدف السياسة البيئية، إلا أنه من الممكن أن يتسبب في مشكلات عديدة مع منظمة التجارة العالمية التي تحظر اللجوء إلى الإعانات الاقتصادية والرسوم التعويضية.
- تعقد الدولة اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف، يعطي فيها كل طرف مزايا متبادلة للطرف الآخر، يكون من بينها استثناء الصادرات من المعايير البيئية الصارمة، وبذلك تستطيع الدولة الحفاظ على المزايا النسبية التي تتمتع بها صادراتها، وأن تحتفظ بنصيب تلك الصادرات في أسواق الدول الأخرى، إلا أن هذا الأسلوب من شأنه أيضاً أن يثير نزاعات قانونية مع منظمة التجارة العالمية.
- إجبار الدول الأخرى على تبني معايير ومقاييس بيئية مشابهة لتلك التي تطبقها هي حتى تقبل وارداتها. والهدف من وراء ذلك هو حماية المنتجين المحليين من منافسة المنتجين الأجانب، ممن تطبق دولهم سياسات بيئية أقل صرامة. وقد تلجأ الدولة إلى عقد اتفاقات بيئية دولية صارمة من أجل تحقيق نفس الهدف.

وقد استخدم الاتحاد الأوروبي معظم هذه الوسائل خلال السنوات الماضية، حيث سمح لبعض الدول (ألمانيا والدنمارك وفنلندا) بتخفيف بعض المعايير البيئية المطلوبة في صناعة السفن، خلافاً للمعايير الصارمة التي يفرضها الاتحاد الأوروبي. كما سمح الاتحاد الأوروبي بمنح إعانات حكومية للسيطرة على التلوث البيئي، وتقديم المساعدات المالية لمراكز البحث والتطوير المتخصصة في القضايا البيئية.

هكذا أدت التدابير البيئية التي إتخذت معظمها الدول الصناعية المتقدمة إلى خفض القدرة التنافسية في الدول النامية المصدرة، لا سيما وأن معظم هذه التدابير يقيد نشاط شركات صغيرة ومتوسطة الحجم قد تواجه صعوبات جمة في التأقلم مع المعايير البيئية العالمية خاصة وانها تقتصر إلى الخبرات والتكنولوجيا الحديثة ورأس المال لتحديث آلياتها.

ولا شك أن المعضلة التي تواجهها الدول النامية في إطار النظام التجاري العالمي الجديد هي أنها تسعى جاهدة إلى تطوير بنيتها التحتية وبث الوعي بين السكان من اجل استحداث معايير وطنية تساعد في تطبيق المعايير البيئية والصحية الدولية والقيام بممارسات صديقة للبيئة وتوفير معلومات عن المنتج أو ما يعرف بشهادة العلامة البيئية، لضمان نفاذ سلعها إلى الأسواق العالمية، لكنها في الوقت نفسه تقتصر إلى الإمكانات المالية والقدرات التقنية التي يقتضيها الإلتزام بتنفيذ هذه المنتجات.

ثالثا: المعايير البيئية المرتبطة بالمنتجات

المعايير والاشتراطات المتصلة بالمنتج، أو بعملية التصنيع أو الإنتاج ، تأخذ شكل مصطلحات أو رموز وشروط وضع العلامات والتغليف، حيث تحتوي على الخصائص الكيميائية والمادية للسلعة وقواعد والتعبئة والتغليف، وذلك من أجل عرض السلعة بطريقة تكفل حماية المستهلك وسهولة التعرف على المنتج.

- أهم التطبيقات الحديثة لمعايير البيئة المتعلقة بالمنتجات:

يلاحظ أن هذه المعايير في تطور دائم يعكس ازدياد الإدراك بأهمية البيئة و الحفاظ عليها، وكذلك حماية المستهلك، كما قد يعكس الرغبة في تحقيق أغراض تجارية من وراء تطبيقها، وكذلك قد تتناول هذه المعايير المنتج من المهد إلى اللحد و كيفية التصرف في مخلفاته و إعادة استخدامها.

1-2- متطلبات التعبئة و التغليف: العبوة أو التعبئة يمكن تعريفها بأنها مادة تستخدم لحماية أو احتواء سلعة أو منتج من المنتجات، والهدف الرئيسي من اشتراطات التعبئة التي أصبحت مطلوبة الآن هو تقليل كمية العبوات التي تدخل في قنوات تصريف الفضلات .

لقد حدث تطور كبير في السياسات والإجراءات المتعلقة بعملية التعبئة والتغليف للسلع، وتتعلق بمواد التعبئة وإعادة استخدامها وتدويرها نظام التأمين المسترد، الإلتزام بالاستيراد... الخ، و تتطلب القواعد وجوب أن يكون نظام التعبئة ملائما للأمور السابقة، حتى يتسنى السماح بدخول الأسواق.

وهذا يعني أن عدم توافر مثل هذه الاشتراطات قد ينكر على السلع دخولها، و من أهم الأمثلة على ذلك القانون الألماني الفدرالي الذي أصبح ساري المفعول في يونيو 1991، قد يطالب هذا القانون المنتجين والموزعين بضرورة إعادة استخدام وتدوير العبوات والأوعية المحتوية على السلع، ويهدف القانون إلى مكافحة التلوث الذي تسببه مخلفات التعبئة والتغليف عند المصدر كما أصدرت فرنسا في يناير 1993 تشريعا مماثلا.

2-2- كتابة البيانات البيئية أو التوسيم البيئي: شهدت السنوات الأخيرة زيادة ملحوظة في استخدام البيانات البيئية على المنتجات وعبواتها، من أجل إبراز سماتها أو خصائصها البيئية، ومعظم هذه

البيانات طوعي إذ أن إقرار كتابة بيانات معينة هو قرار تتخذه الشركة الصانعة أو التجار الذين يبيعون المنتجات بطريق التجزئة، أو تحت اسمهم التجاري، ولكن في بعض الحالات قد يكون تطبيق هذه الاشتراطات قائما على أنظمة إلزامية، يقصد منها تنبيه المستهلكين إلى ما في المنتجات من خصائص مضرّة بالبيئة مثل محتواها من الكلوروفلور وكربون CFC.

تستخدم البيانات البيئية الطوعية كوسيلة من وسائل التسويق لتنشيط مبيعات المنتجات على أساس خصائصها البيئية، و يمكن تقسيم هذه البيانات الطوعية إلى فئتين، ففي الفئة الأولى توجد بيانات التسويق البيئية التي بموجبها يعلن الصانع أو بائع التجزئة أن المنتج الذي يحمل هذه البيانات له خصائص أو مزايا بيئية معينة، وفي بعض الحالات يمكن تدعيم هذه البيانات بشهادات من وكالات معينة مستقلة أو من معامل بحوث مستقلة، وذلك من أجل زيادة ثقة المستهلكين في دقة البيانات البيئية. هذه البيانات تتميز عن بيانات الفئة الثانية، التي يصدر فيها ترخيص باستخدام البيانات من جهاز تابع للحكومة أو من جهاز خاص مستقل، متى تأكد هذا الجهاز من أن المنتجين أو الموردين الذين تقدموا بطلبهم قد استوفوا المعايير والاشتراطات التي يفرضها جهاز لمنع الترخيص، و تسمى بيانات هذه الفئة الثانية بصفة عامة (البيانات البيئية).

2-2-1- أنظمة كتابة البيانات البيئية: من الخصائص المهمة في نظام كتابة البيانات البيئية أن المعايير المستخدمة في حق استخدام هذه البيانات هي معايير يضعها جهاز مختص، و تكون أكثر الحالات قائمة على أساس دورة حياة المنتج، وهو ما يسمى بأسلوب من المهد إلى اللحد، ويقوم هذا الأسلوب على تقييم أثر المنتج في البيئة في مختلف دورة حياته، وهي تشمل ما قبل الإنتاج (أي تجهيز الخدمات) والإنتاج نفسه والتوزيع (بما في ذلك التعبئة) والاستخدام والاستهلاك، والتصريف بعد الاستخدام.

تختلف منهجيات تحليل دورة الحياة هذه من نظام إلى آخر، ففي بعض النظم يوضع تحليل تفصيلي للتأثير البيئي للمنتجات على أساس المعلومات التي تجمع عن مدخلات ومخرجات كل عنصر من عناصر المنتج في كل مرحلة من مراحل دورة حياته، وهناك أنظمة أخرى لا تحلل التأثير البيئي إلا في بعض مراحل من مراحل دورة حياة المنتج، وتقدم المعايير التي يضعها الخبراء الفنيون على أساس تحليل دورة الحياة إلى هيئة محلفين، تتألف من ممثلي الصناعة صاحبة الشأن والمجموعات البيئية ومجموعات المستهلكين وغيرها، إلى جانب الحكومة في أكثر الحالات ورغم مراعاة التأثير البيئي للمنتج في جميع مراحل إنتاجه، فإن المعايير البيئية النهائية ربما لا تستند إلا إلى خاصية واحدة أو اثنتين من الخصائص البيئية (مثل مدى استخدام الطاقة عند الإنتاج وإمكان إعادة تدويره).

يختلف مدى اشتراك الحكومة في عملية اتخاذ القرارات من بلد إلى بلد، سواء عند انتقاء المنتجات أو عند وضع المعايير التي تستخدم في منح الصفة البيئية، وتضطر أجهزة إصدار تراخيص البيانات البيئية إلى الاعتماد على الأقل في البداية على الدعم المالي من الحكومة وخصوصا أن البحوث والعمل الفني المطلوب لوضع المعايير على أساس أسلوب من المهد إلى اللحد تحتاج إلى اتفاق كبير.

تهدف برامج البيانات البيئية إلى حماية البيئة بزيادة وعي المستهلكين بالآثار البيئية للمنتجات وبالتالي تعديل سلوك الشراء، و أيضا بإدخال تغيير على مواصفات المنتجات من أجل استخدام مواد وتقنيات صديقة للبيئة، وهذه البرامج تعتبر كتابة البيانات أداة من أدوات السوق و ليس فيها أي اشتراطات إلزامية أو قيود⁸.

2-3- العلامة البيئية:

العلامة البيئية هي تلك التي تمنح من الجهات الحكومية أو جهات خاصة لإعلام المستهلكين أن المنتج الذي يحمل العلامة أكثر أفضلية من المنظور البيئي عن غيره من المنتجات المماثلة، كما أنه يتم الحصول عليها على أسس اختيارية دون إجبار.

يتميز هذا الأسلوب بالشمول إذ أن منح العلامة يشير إلى إتباع تقدير كامل للآثار البيئية للمنتج طوال دورة حياته (الإنتاج- التوزيع- الاستخدام- الاستهلاك، و كذلك التخلص منه كنفائيات)، كما تتميز بالإيجابية، بمعنى أنها تتضمن إشارات إيجابية وليست سلبية أو تحذيرية، كما في بعض البطاقات التعريفية الأخرى مثل التحذيرات المتعلقة بالصحة على علب السجائر، وتهدف الحكومات وجماعات أنصار البيئة من وراء تشجيع هذا التدبير البيئي إلى حث المنتجين للتركيز على تحسين نوعية منتجاتهم بيئيا من ناحية كما تهدف إلى زيادة الإدراك والوعي لدى المستهلك بأهمية الحفاظ على البيئة وخلق الانطباع لديهم بذلك مما قد يدفعهم إلى تغيير أنماط استهلاكهم واختيار المنتجات التي تعد صديقة للبيئة، ولاشك أن هذا الهدف قد يدفع المنتجين - في ضل مبدأ المنافسة و سيادة المستهلك - إلى إجراء تغييرات في أساليب المنتج وفنونه.

خاتمة

يعتمد تعزيز القدرة التنافسية إلى حد كبير على توفر الفرص الملائمة للحصول على المعلومات المتعلقة بالمعايير البيئية، وعلى الإحاطة بالتكاليف والفوائد التي تنتج من الامتثال للشروط البيئية، ويمكن أن تسهم أدوات السياسة العامة ومبادرات القطاع الخاص الهادفة إلى تشجيع الابتكار ونقل التكنولوجيا في تعزيز قدرة الشركات على تحقيق مكاسب في الكفاءة ودخول أسواق جديدة، إذ تبين أن الاشتراطات والمعايير البيئية أصبحت في الفترة الحالية بمثابة أحد الأدوات التجارية التي يمكن استخدامها وبطريقة خفية من طرف الدول على بعض السلع الأجنبية والمحلية، لغرض ضمان متطلبات الصحة والسلامة، كما أصبحت المعايير البيئية أحد أهم العوائق غير الجمركية في التجارة الدولية نظرا لما تسببه من آثار وخيمة على منتجات الدول الأخرى.

وخلافا لما تقدم، لا تزال المعايير البيئية والأنظمة الفنية في العديد من البلدان النامية قيد الصياغة، فالقدرة المؤسسية على رصد الأنظمة البيئية المعمول بها وإنفاذها ضعيفة، وفرص الحصول على المعلومات والأدوات الرامية إلى مساعدة الشركات القديمة والجديدة، أو بين الشركات الصغيرة والكبيرة عندما يتعلق الأمر بصياغة الأنظمة البيئية وتطبيقها، وهكذا يجري السعي إلى تحقيق النمو الاقتصادي في إطار بيئي ضعيف يتردد صانعو السياسات في تقويته.

المراجع

- .DE boek :DE boek.*Management stratégique et compétitivité* .(1995) .Marc ingham
The globalzation of competition and localization of competition : .(1999) .Michael J Enright
 .Forthcoming : ,London.*Policies toward regional clustering*
 إبراهيم سليمان عيسى. (2000). تلوث البيئة. الجزائر: دار الكتاب الحديث.
 توفيق عبد العزيز محير عبد الهادي. (1986). دور المنظمات الدولية في حماية البيئة. القاهرة: دار النهضة العربية.
 شريف عارف، لارسن. (بلا تاريخ). المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية. تاريخ الاسترداد 02 17, 2008، من
 .2008-02-17<www.escwa.org.lb/information/publications/edownloadgrid-03-32-a-pdf>
 عبد الرحمان بن عنتر. (2014). نحو تحسين الإنتاجية وتدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية. حالة الصناعات التحويلية. تأليف أطروحة دكتوراه
 دولة.
 معهد التخطيط القومي. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 149. (2002). مفاهيم القدرة التنافسية وتقييم مؤشراتها. جمهورية مصر العربية: معهد
 التخطيط القومي.
 موفق الرشيد. (2010). حصر ومعرفة المعايير البيئية الصادرة عن المنظمات العالمية وجهات الاختصاص في الدول المتقدمة،. الرياض: التقرير الخامس
 حول مشروع دراسة توحيد الأنظمة والتشريعات الخاصة بصحة البيئة.